

عوامل الجذب والطرء للمشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاع السياحة (دراسة نوعية اجتماعية)

عبير بشير دبابنة *

ملخص

تُعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع عمل المرأة الأردنية في قطاع السياحة، ومن أجل ذلك فقد حلت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة في هذا القطاع؛ سواء أدت هذه العوامل إلى إقبال المرأة إلى العمل في قطاع السياحة والاستمرار فيه أو عدم إقبالها إليه أو عدم الاستمرار فيه، ولتبع ذلك الدراسة المنهج النوعي؛ وقد استخدمت منهجية المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش بصفتها تطبيقاً للمنهج النوعي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة في المجتمع الأردني على الرغم من امتثالها لآليات الحدائق وانخراطها في ميادين جديدة في مجال التعليم والعمل، إلا أنها ما زالت تعاصر حالة الغياب أو التغيب في قطاع السياحة، وأن النظرة الأبوية والثقافة الذكورية تهيمنان على مسألة عمل المرأة في هذا القطاع. كما توصلت الدراسة إلى أن أبرز أسباب إقبال المرأة إلى العمل في قطاع السياحة أو الاستمرار فيه المرونة في العمل بشكل يتواءم مع الحياة الخاصة للمرأة، وأن هيمنة المنظومة الرمزية السلبية التي يحملها أفراد المجتمع عن قطاع السياحة تعد من أبرز الأسباب التي تحد من ديمومة عمل المرأة في قطاع السياحة. وقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسات تشجيعية في قطاع السياحة لتوفير فرص ميسرة لعمل النساء.

الكلمات الدالة: المرأة، نسوية ما بعد الحدائق، عوامل الجذب، عوامل الطرد، المشاركة الاقتصادية للمرأة، قطاع السياحة.

المقدمة

تشير الإحصائيات إلى أن إسهام المرأة على المستوى الاقتصادي في الأردن يمثل ما نسبته 12.6% فقط من المعدل العام للنشاط الاقتصادي (دائرة الإحصاءات العامة، 2014)، وهي النسبة ذاتها التي حققتها عام 1995، وهذا يعني أن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة ما زال منخفضاً مقارنة بالرجل على مستوى المحلي، كما أن المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية في مقياس التنافسية العالمي جاءت في المرتبة 142 من بين 144 دولة، في وقت ما تزال فيه نسبة البطالة للإناث في الأردن تشكل ضعف نسبة الذكور (مسح العمالة والبطالة، 2014).

ولو أمعنا النظر إلى أطلس العمل في الأردن لوجدنا أن عمل النساء محكوم بظاهرة ذات بعدين متلازمين، يتمثل الأول بقوة انجذاب النساء لقطاعات التعليم والصحة والخدمات، أما الثاني فيتمثل بضعف إقبال النساء إلى قطاعات معينة؛ من أبرزها قطاع السياحة.

إشكالية الدراسة

إذا ما حاولنا رسم خارطة تبين مجالات النشاط الاقتصادي للمرأة في الأردن، فإننا سوف نلاحظ وجود المرأة بنسبة عالية في قطاعي التعليم والصحة؛ إذ يعمل أكثر من 41.8% من النساء في قطاع التعليم، في حين أن نسبة 15.3% منهن يعملن في الصحة والخدمات الاجتماعية، ثم يلي هذين القطاعين قطاع الضمان الاجتماعي والإدارة العامة بنسبة 12%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6.6% ثم قطاع التجارة بنسبة 5.5% وأخيراً قطاع الإقامة والخدمات السياحية بنسبة 0.4% (مسح العمالة والبطالة، 2014).

بالانتقال من العام إلى الخاص فيما يتعلق بقطاع السياحة (بصفته قطاعاً خاصاً) يمكن القول إن عمل المرأة يسجل النسبة الأدنى فيه؛ حيث تعمل نسبة 6% من النساء في هذا القطاع مقابل 94% من الرجال (مسح العمالة والبطالة، 2014).

ومن جهة ثانية سنحاول البحث في الأسباب السوسولوجية والأنثروبولوجية التي تقف وراء مسألة التحاق المرأة بالعمل في قطاع السياحة من عدمه، وتلك الأسباب التي تدفع بها إلى الاستمرار بالعمل أو الانسحاب منه، وكذلك تحديد المعرفة المهيمنة

* كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، مركز دراسات المرأة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2018/11/27، وتاريخ قبوله 2019/7/30.

على أفراد مجتمع الدراسة من أصحاب عمل وعاملين وعاملات تجاه انخراط المرأة بسوق العمل الخاص، بالإضافة إلى محاولة تحديد التحديات التي تواجه المرأة في العمل في قطاع السياحة.

ومن جهة ثالثة وأخيرة سنكشف اللثام عن التحديات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في التحاق الإناث بالعمل في قطاع السياحة، لا سيما التحديات المتعلقة بموقف الجهات الرسمية من عمل المرأة (مثل وزارة العمل).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تقف وراء إقبال المرأة الأردنية على العمل في قطاع السياحة وتحديد العوامل التي تقف وراء عدم إقبالها على ذلك العمل أو عدم الاستمرار فيه.

الدراسات السابقة:

عنيت دراسة (لطي: 2015) التي جاءت تحت عنوان: "واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب التقني والمهني ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي" بدراسة تجريبية ووزارة شؤون المرأة في التعليم والتدريب المهني والتقني وعلاقة ذلك برفع نسبة مشاركة الفتيات والنساء في سوق العمل في فلسطين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تدهور المسيرة التعليمية الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم وجود نظام متكامل لفحص احتياجات الطلبة واهتماماتهم لمساعدتهم وأسرههم على اتخاذ القرار بشأن تحديد نوعية التعليم الذي يحتاجون إليه. وقد أشارت الدراسة إلى انخفاض نسبة الإناث وقلة مشاركتهن في قطاع التعليم المهني والتقني، على النحو الذي يحد من مشاركتهن في سوق العمل.

وأما دراسة (الجبارت: 2009) "مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل وانعكاس ذلك على وضعها الاقتصادي في مرحلة الشيخوخة" فقد تطرقت إلى تحديد أبرز المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تقيد عمل المرأة في الفضاء العام بشكل يتواءم مع عملها في الفضاء الخاص؛ فتوجد المرأة بكثافة في قطاع التعليم والصحة بصفتها امتداداً لعمل المرأة المنزلي المتمثل برعاية الأطفال وتربيتهم، وتوصلت الدراسة إلى أن الثقافة الذكورية تعد أبرز المعوقات التي تواجه المرأة في سوق العمل وتحد من دخولها فيه أو الاستمرار بالعمل.

وأما دراسة (السيوف: 2015) "انسحاب المرأة الأردنية من سوق العمل/ دراسة نوعية لتحليل الخطاب الاجتماعي" فقد خللت مؤشرات مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل من منظور سوسيولوجي لمعرفة أبرز التحديات التي تواجه المرأة العاملة من جهة، وبيان أسباب انسحابها من سوق العمل من جهة أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن عمل المرأة وخروجها إلى الفضاء العام أصبح أمراً متقبلاً اجتماعياً في ظل حاجة الأسرة إلى زيادة دخلها، ويتمتع عمل المرأة بحظوة اجتماعية إذا كان انعكاساً لعملها في الفضاء الخاص ممثلاً برعاية الأطفال وتعليمهم؛ فتشير الأرقام الإحصائية إلى ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل في قطاعي الصحة والتعليم، وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تتسحب من سوق العمل لعدم قدرتها على الموازنة بين الأدوار الممنوعة بها؛ دورها في الفضاء الخاص المتمثل بتربية الأطفال وإدارة شؤون المنزل، ودورها في الفضاء العام المتمثل بالإسهام في التنمية والعمل بفاعلية في بناء المجتمع (السيوف: 2015).

الإطار النظري للدراسة:

حتى وقت قريب فإن معظم الدراسات التي بحثت دور المرأة في الاقتصاد كانت تبحثه من منظور المدارس النسوية (الليبرالية والماركسية دون سواهما)، إلا أننا ومنذ آخر عقدين تقريباً بدأنا نشهد تحولاً فكرياً ملحوظاً بدت أولى ملامحه من خلال النقد الذي تعرضت له النظريات الكبرى في العلوم الإنسانية بشكل عام، وفي مجال الظواهر والسياسات المتعلقة بالمرأة وموضوع التنمية بشكل خاص.

وفي خضم هذا الجدل والنقاش الذي شكك بقدرة هذه النظريات على توفير تفسيرات يمكن تعميمها على جميع الثقافات، ظهر بعض المفكرين الذين عملوا على إيجاد رؤية مختلفة عدها جانب من المفكرين مناقضة من بعض جوانبها للنظريات البنوية الكبرى، وعدها جانب آخر شاملة للطروحات البنوية في جوانب، وناقدة لها في جوانب، ومكملة لها في جوانب أخرى.

ومن أجل ذلك فستستخدم نظرية نسوية ما بعد الحداثة لتحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها، إلا أنه قبل البحث في مفهوم نسوية ما بعد الحداثة أو نسوية ما بعد البنوية لا بد من توضيح أبرز البنويات التي وظفت في تقديم التفسيرات لحالة عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تبنى على أساسها علاقات الجندر (Tong, 2009).

فبالنسبة لماركس فإن المجتمع الرأسمالي هو واحد من المجتمعات الذي تنظم العلاقات فيه حول عملية إنتاج السلع، وأن هذه العلاقات هي التي تخلق حالة عدم المساواة الطبقة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وأفراده، بما فيها العلاقات الجندرية؛

وأن الرأسماليين أو الذين يملكون وسائل وأدوات الإنتاج يبنون ثراءهم من خلال سرقة فائض جهد العمال؛ من خلال إعطاء العاملين أجورًا ثابتة دون إشراكهم في الأرباح الناتجة عن جهدهم (Tong, 2009).

تبين الماركسية أيضًا كيف أن هذا النظام يخلق حالة من الدونية التي تعيشها النساء من خلال العمل المنزلي غير مدفوع الأجر أو من خلال بخس النساء جهدهن في العمل المأجور خارج المنزل وإعطائهن أجورًا أقل من تلك التي تعطى للرجال (Tong, 2009).

نسوية ما بعد الحداثة:

سأستخدم نسوية ما بعد الحداثة في هذه الدراسة لتشكيل الإطار المفسر لنتائجها لاعتماد هذه النظرية مفهوم الخطاب وعلاقته بالسلطة؛ حيث أجرت هذه الدراسة الأنثروبولوجية تحليل اتجاهات الناس والخطاب الموجه لهم وأثره في اتخاذ قرارات في حياتهم، ومن ضمنها تحديد نوع العمل الذي يسعون إليه أو يعزفون عنه؛ فتوجه المرأة لعمل معين أو تركها له يحدده الخطاب الاجتماعي السائد المبني على منظومة معرفية تصيغها السلطة التي تتحكم بالناس وباتجاهاتهم.

من هنا يمكن تفسير الكثير من نتائج الدراسة وفقًا لهذه النظرية، لا سيما عزوف المرأة عن العمل في قطاع السياحة على الرغم من ارتفاع الدخل الوارد منه، حيث إن الخطاب الذكوري السائد قد أسهم في شيطنة هذا القطاع من خلال إحاطة هذا القطاع بكثير من المحظورات وتصويره على أنه من الفضائل التي تشكل خطرًا على سلامة جسد الجماعة الذي تتحمل المرأة مسؤولية الحفاظ عليه من العبث.

فما نسوية ما بعد الحداثة؟

لا يمكن حصر مدرسة ما بعد الحداثة بتعريف واحد أو فكرة محددة، فوفقًا لليوتارد هي حالة شك تأسست في وجه النظريات الكبرى التي سادت القرن العشرين، فهذه المدرسة طرحت السؤال الكبير على كل فرضيات العصر الحديث، تلك النظريات التي لطالما أمنت بالتفكير العقلاني والتقدم التكنولوجي بصفته ضامنًا حتميًا لنقل المجتمعات إلى حالة التطور والتتوير والعدالة، الأمر الذي لم يثبت صدق نبوءاته في حالات عديدة، ومن هنا بدأ أتباع هذه النظرية بالشك بقدرة مفكري الغرب على تفسير أو فهم العالم الثالث ووضع الحلول والسياسات لما يواجهه من مشاكل وإحباطات (Lyotard, 1993).

ومن وجهة نظر مفكري هذه المدرسة فإن النظريات الكبرى (الليبرالية والماركسية) كانت نتاج عصر هيمنة أوروبا وأمريكا الشمالية على العالم، فهي لم تكن لترى الحقيقة دون إسكات الأصوات الأخرى، ورؤية الثقافات الأخرى عبر تصور استشراقي ومتمركز حول الثقافة والرؤية الغربية المتحيزة (فارس: 2018).

ويرى ليوتارد أن المعرفة كما جلبتها الحداثة تحمل في طياتها الإرهاب؛ فهي حكاية تقوم على قمع وإسكات الحكايات الأخرى، وهي تحاول دائمًا إبراز نفسها على أنها الحكاية الحقيقية، والشرعية الوحيدة التي تملك حق الكلام وحق القرار (Lyotard, 1983)، أي إن تعريف نظرية ما بعد الحداثة يكون من خلال الإشارة إلى الحداثة، وتحديد ردة الفعل إزاءها (لافيوند: 2009).

ومن جهة أخرى فإن فوكو كان من أبرز من شكك بقدرة أو كفاية النظريات الكبرى على تقديم تفسيرات مقنعة للظواهر الاجتماعية، وعلى عكس مفكري النظريات الكبرى فقد افترض فوكو أن الحقيقة مبنية اجتماعيًا، ومحلية وظرفية ومتغيرة عبر التاريخ، وأن الخطاب ما هو إلا بنية من المقولات، والعبارات، والتصنيفات، والمسلّمات المبنية عبر الثقافة، والمجتمع، والتاريخ (Foucault, 1972, 1980)، وأن هذه الحقيقة لا تكتسب شرعيتها إلا من خلال توافيقها مع مصلحة وإرادة مؤسسات القوة في المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي الكبير، هذه المعاني غالبًا ما تكون رهان صراع بين من يملكون القوة أو السلطة، فتملكك السلطة يعني أنك تملك الخطاب (Scott, 1988).

وبالنسبة لفوكو وأتباع مدرسة ما بعد الحداثة يمكن للباحث أن يفهم السلوكيات الاجتماعية من خلال خطابات المجتمع؛ فالخطاب يبني الفعل الاجتماعي، ويؤثر في مدى إمكان فهم موضوع معين وتحليله، ويرى أتباع هذا النهج أن الذات الفاعلة تشكل عبر منظومات خطابية تحدد لكل فرد مكانًا معينًا على خريطتها المفاهيمية، المعرفة مسبقًا عبر الثقافة السائدة، لذلك فإننا نأخذ أدوارنا الاجتماعية المحددة والمعرفة مسبقًا من خلال المفاهيم الخطابية، ثم لا نفكر بأنفسنا بعددًا إلا من خلال هذه المقولات أو العبارات الخطابية، فنحن نتبنى ذواتنا المصنوعة عبر الخطاب كهويات أو شخصيات تمثلنا، وبهذا المعنى فإن تجاربنا الشخصية لا تعود شخصية خالصة بقدر ما هي مبنية من خلال الخطاب (Foucault, 1980).

ومن أجل ذلك فإن دراسة أي مفهوم ثقافي تستلزم فهم سلوك الناس من خلال تحليل خطاباتهم حول هذا المفهوم، ولكي نبرهن على أن الذوات الاجتماعية هي هويات مبنية بواسطة خطابات معينة يجب علينا أن ننظر إلى تلك المعاني المختلفة التي سوف

نحصل عليها من خلال خطابات الناس المتباينة حول المفهوم ذاته موضع الدراسة (فارس: 2018).
وبقدر ما يملك الخطاب من قوة فإنه يسود ويهيمن، ومن هنا يمكن القول إن الخطابات المهيمنة هي: الامتياز الذي تكتسبه بعض الحقائق الاجتماعية التي تسهم في شرعنة البنى الاجتماعية وكذلك علاقات القوة فيها، فبعض الخطابات تكون راسخة بشكل عميق على نحو يصعب تحديدها، وهذه الخطابات تشكل غالباً الحس العام للناس (Common sense) (فارس: 2018).
ومن هنا فإن التجربة الفردية تصبح رهن المعرفة والخطاب المهيمن في الثقافة كما تبين جودث بتلر أن لا وجود للفرد خارج البنية الاجتماعية، أي أن الأفراد في المجتمع يفهمون الحياة ويعيشون خبراتها عبر الطبيعة المادية والخطابية للسياقات الاجتماعية، أو بعبارة أخرى عبر اللغة التي تقدم تفسيراً للخبرات اليومية والمحسوسة، والتي بدورها تؤثر الطرق التي يفسر الأفراد من خلالها الحقائق الاجتماعية، لذلك فإن الذات انعكاس للتجربة المتموضعة في سياقات وظروف تاريخية معقدة يجب فهمها وتحليلها (Butler, 1992).

وهذه المدرسة التي أثارت جدلاً أكاديمياً كبيراً على مستوى الدراسات الأكاديمية سميت بمدرسة ما بعد الاستعمار والتي كان رائدها إدوارد سعيد، ولقد كان جل ما أراد توضيحه في بحثه حول الاستشراق أن يبين كيف أن الغرب كروية ومشروع وخطاب وجد نفسه في حاجة لكي يتأسس أن يخلق ما سماه بالشرق؛ هذا الشرق البدائي، والمتخلف، وغير العقلاني، والسحري، والقديم. وإن هذه الرؤية المهيمنة هي التي كونت هذا الشرق الذي وجد في أذهان المستشرقين والسائحين على حد سواء (Said, 1978).
لقد بين إدوارد سعيد كيف أن الغرب فرض تعريفاً لنفسه من خلال مجموعة من الثنائيات الضدية المؤجلة مثل: التقدم والركود، والنمو والتخلف، والعلم والتقليد، والعقل والعاطفة، والديمقراطية والاستبداد، وهي ثنائيات بنيت في التمثلات قبل أن تبني في الواقع (Said, 1978).

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج النوعي؛ كونه يعنى ببحث القضايا ذات العلاقة بالاتجاهات والآراء الخاصة بأصحاب العمل في قطاع السياحة نحو عمل المرأة، وتحديد العوامل المؤثرة في وجود المرأة في القطاع السياحي أو عدم وجودها، وكذلك العوامل المؤثرة في استمرار المرأة في العمل في ذلك القطاع أو عدم استمرارها فيه.

تتكون عناصر المنهجية من (10) مقابلات معمقة؛ ثلاث مقابلات مع أصحاب العمل في قطاع السياحة، وست مقابلات مع العاملين والعاملات (اثنتان في كل مستوى؛ العليا والوسطى والقاعدية) في إدارة الشركات والمؤسسات المستهدفة والتي تمثل قطاع السياحة، ومقابلة مع ممثل عن الجهات الرسمية (وزارة العمل)، إضافة إلى عقد مجموعتي نقاش مع العاملات في قطاع السياحة. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت على أكثر من أداة لجمع البيانات؛ إذ تم بناء دليل لمجموعات النقاش المركزة وعدد من استمارات المقابلات النوعية شبه المهيكلة بحيث اعتمد عليها في جمع البيانات النوعية الأولية من المبحوثين، وأما طريقة بناء الأدوات فكانت بالاعتماد على مراجعة الأطر النظرية والأدبيات السابقة والخبرات العلمية والعملية للباحثة في موضوع الدراسة.
وقد أجريت المقابلات مباشرة مع المبحوثين بعد أخذ موافقتهم على ذلك وإطلاعهم على موضوع الدراسة وأهدافها، وتأكيد حقهم بعدم الإشارة إلى أسمائهم، علاوة على أخذ موافقتهم على التسجيل الصوتي للمقابلات، وتدوين الملاحظات، الأمر الذي أدى إلى تعدد مصادر المعلومات التي استندت إليها الدراسة على النحو الذي أسهم في تعزيز مصداقية النتائج.

وأما مجتمع الدراسة وعينتها فقد استهدفت العاملين ضمن الفئات الإدارية الثلاث (العليا والمتوسطة والقاعدية)؛ من أجل دراسة وتقييم اتجاهات الفئة المستهدفة نحو عمل المرأة في قطاع السياحة والأسباب التي تؤثر في أدائها في العمل، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تدفع المرأة إلى العمل في قطاع السياحة والتحديات التي تواجهها. كما تم العمل على استقطاب المشاركين ضمن مواصفات محددة بحيث تتلاءم مع أهداف الدراسة (مثل المستوى التعليمي، وحالة العمل، والحالة الاجتماعية، والجنس، ونوع العمل وطبيعته).

وأما فيما يتعلق بأدوات وطرق التحليل فقد اعتمدت هذه الدراسة آلية تنطلق من منهج ما بعد الحداثة في تفسير الظاهرة الاجتماعية، بهدف الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمركزة حول تحديد عوامل الجذب والطرده للمشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاع السياحة، وذلك من خلال تحديد طبيعة العوامل والأسباب السوسولوجية والأنثروبولوجية التي تقف وراء إقبال المرأة الأردنية إلى العمل في القطاع الخاص والاستمرار فيه، أو عدم إقبالها إليه أو الانسحاب منه بعد دخوله.

وفي محاولة تفكيك وتحليل ظاهرة عمل المرأة في قطاع السياحة فقد اعتمدت هذه الدراسة منهجي Etic ، Emic للتعرف إلى

الأنماط الخطابية المكونة للظاهرة ودلالاتها، وكذلك تحديد نمط العلاقة الذي يسود بين الأنماط الخطابية المختلفة حول ظاهرة واحدة في مجتمع الدراسة، ومن هنا يصبح من المهم التمييز بين زاويتين تحليليتين، الأولى تتعلق برؤية مجتمع الدراسة (Emic) الذي يعني السلوك أو القناعة التي يكونها الفاعل الاجتماعي داخل الثقافة التي تنعكس على خطابه، وأما الثانية فتتعلق برؤية الباحث الخارجية (Etic) والتي تقتضي الموضوعية وقابلية التعميم والحياد (Ferraro, 2006).

وإن تفكيك أو تحليل الظاهرة السوسيولوجية أو الأنثروبولوجية يعني محاولة تحديد العناصر المكونة للظاهرة المدروسة، من ممارسات خطابية وتمثيلات، على اعتبار أن اللغة والأنظمة الرمزية تبعاً لنهج ما بعد الحداثة تشكل المحور الأساسي في عملية التحليل. وهو افتراض ينطلق لدى أتباع هذا المنهج من حقيقة أن اللغة لا تمثل طريقة للوصف أو التواصل، بل أن الاستعمالات اللغوية على اختلاف طرقها هي التي تشكل عالمنا الاجتماعي، أو بعبارة أخرى أننا مبنون في اللغة إلى الحد الذي صرنا متكلماً فيها أكثر من متكلمين (Potter, 1996).

ويعرف الخطاب وفقاً لفوكو (Foucault, 1978) على أنه اللغة، أو ذلك النظام من التمثيل الذي يطور اجتماعياً من أجل إنتاج وتوزيع تشكيلة متصلة من المعاني ذات العلاقة بموضوع معين، وأما الموسوعة السوسيولوجية فتعرف الخطاب كطريقة من التفكير المحدد مسبقاً بحدود اجتماعية تحدد للفرد ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله، وأن هذه الخطابات تشكل وجهات نظرنا عن كل شيء حولنا إلى الحد الذي يستحيل معه التملص من حدود الخطاب (Fiske, 1987).

وتوصف طريقة فوكو في تحليل الخطاب بالتحليل النقدي (Critical Analysis) أو ما بعد الحداثي في التفسير، وهي طريقة تعتمد على المصادر اللغوية التي يمتلكها الناس تبعاً للسلطة أو القوة التي يمتلكونها، أو بحسب مكانتهم في المجتمع. إن هذه المصادر تتكون من كل العبارات، والمقولات، والتعبيرات المجازية المتاحة في الثقافة، ولا يرى فوكو وجوب أن يكون خطاب المبحوث متماشياً دائماً؛ حيث يمكن أن يحمل المبحوث في الوقت ذاته عدداً من الخطابات المتناقضة أو المتصارعة.

بناءً على ما تقدم (وعلاوة عليه) ساقسم نتائج الدراسة إلى جزئين؛ الأول يعني بتحديد عوامل الجذب للمشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاع السياحة، والثاني يسلط الضوء على عوامل الطرد، واضعة الإطار النظري قبل كل منهما بصفته مدخلاً للدراسة.

النتائج:

أولاً: عوامل الجذب

تتمحور عوامل جذب المرأة لتشارك اقتصادياً في قطاع السياحة حول وجود أسباب تدفعها للعمل في هذا القطاع ابتداءً، ووجود عوامل تشجعها على الاستمرار في العمل في هذا القطاع.

1. أسباب إقبال المرأة إلى العمل في قطاع السياحة

يعد عدم توفر فرص عمل في القطاع العام (الوظائف الحكومية) أبرز دافع للمرأة للعمل في القطاع الخاص؛ تؤكد ذلك إحدى المبحوثات بقولها: "دوري على نظام الخدمة المدنية يتعدى الألف".

جاء بعد ذلك دافع الحاجة إلى مصدر دخل آني أو مستقبلي؛ فقد عبر أكثر من 95% من المبحوثات عن أن سبب استمرارهن بالعمل الرغبة في إكمال السن القانوني الموجب للحصول على راتب تقاعد الضمان الاجتماعي للمتمتع بمرحلة شيخوخة خالية من العوز؛ فقد جاء في إجابات بعضهن أنه: "بقي لي سبع سنوات لاتقاعد، ولا أريد أن أفقر براتب الضمان"، أو: "أنا غير متزوجة ولا سند لي، لذلك أتحامل على نفسي من أجل الاستقرار في سن لن أستطيع فيه العمل، وربما أحتاج فيه إلى العلاج".

من جانب آخر فإن تحقيق الذات أو الرغبة في الخروج من المنزل أو الترويح عن النفس أو التسلية كانت دوافع نادرة لدى المبحوثات، أضف إلى ذلك فإن الرغبة في العمل في هذا القطاع والرضا عن مستوى الأجور وجاذبية العمل فيه لا تكفي لجعل المرأة تدخل سوق العمل في هذا القطاع؛ فالأسرة (البسيطة والممتدة) تحول في معظم الحالات دون التحاق المرأة بالعمل في قطاع السياحة (السيوف: 2015).

وتسوغ المبحوثات رفض عمل المرأة في هذا القطاع بالصورة السلبية إزاء طبيعة العمل في القطاع السياحي، وقد اقترنت بمعاني التحرر ورموز الانفلات، والبعد عن الدين، وغياب الرقابة وانعدام الأخلاق، الأمر الذي أدى إلى هيمنة تلك الصورة في ذهن المبحوثات أنفسهن؛ فتقول إحداهن: "تخرجت من الجامعة تخصص سياحة وآثار، ولكن عندما عرض فكرة العمل على أبي يرفض أن أعمل في مجال الفنادق والمطاعم رفضاً مطلقاً، على الرغم من أنني أحب تخصصي وأرغب بهذا العمل".

وإن نظريات ما بعد الحداثة تطرقت إلى تأثير الحداثة في ثقافات الشعوب غير الأوروبية، أو تلك التي انتهجت التحديث بتأثير

من العولمة أو الاستعمار، أو تلك التي أخذت على عاتقها مهمة تحديث شعوب العالم الثالث لمرحلة ما بعد الاستعمار (التنمية)، وتشير دراسات متعددة (مثل دراسات بورديو ودفنيو وعبد المالك صياد) إلى تفكيك الحداثة الكثير من مظاهر الثقافات التقليدية (المبنية في معظمها على الزراعة)، إلا أن الحداثة لم تقدم البديل الحداثي؛ يبدو ذلك بوضوح من خلال فشل الكثير من مشاريع التنمية، وانتشار الفقر وتعدد أشكاله.

ولقد بدأ ذلك واضحاً في خطاب المبحوثات اللواتي عبرن عن حالة متناقضة من القيم، فهذه الفتاة التي أصبحت مطالبة بتأمين متطلباتها المالية لم تكن في السابق مضطرة إلى ذلك؛ فلقد كانت هذه المسؤولية تقع على عاتق الأب والأخ والعلم من رجال العائلة، حتى أن الثقافة لم تكن تترك للذكور مجالاً في الاختيار بين تحمل هذه المسؤولية أو تركها، وغني عن البيان أن الأنثى كانت تتنازل في مقابل ذلك عن حريتها أو جزء كبير منها لهذا الكفيل الذكر.

وإن ذلك النظام وإن كان لا يشكل حالة مثالية من العدل والمساواة، إلا أنه ربما يكون أكثر عدلاً من الحالة التي تعيشها الأنثى في الفئات الفقيرة؛ فلم يعد الذكر ملزماً اجتماعياً بتأمين متطلبات الأنثى المالية، لا سيما في ظل الفقر وتطور مفهوم الخصوصية والاستقلالية لديهم، بصفتها إحدى قيم الحداثة.

إلا أنه على الضفة المقابلة لذلك لم يحدث تغير على المستوى الرمزي لمفهوم حرية الفتاة، أو مفهوم الشرف وسلطة الرجل في التحكم في حركة الفتيات وحريتها في الخروج إلى غير مكان العمل، أو حرية المبيت في الخارج، أو التنقل؛ فتلك الأجساد لم تتل حرية على المستوى الرمزي يوازي ما فقدته من امتيازات التكافل والرعاية، أو ما اكتسبته جراء تمتعها بأجر كان من المفترض أن يعطيها نصيباً من السلطة والحرية، فمعظم المبحوثات أكدن أنهن لا يتحكمن بما يكسبنه من أموال، كما أنهن لم يكسبن على مستوى الحرية سوى النزر القليل، وتتجلى أبرز صور هذه المعاناة في خطاب المبحوثات العاملات؛ إذ كانت الرغبة الظاهرة للفتاة في الالتحاق بهذا العمل لا تلنقي مع رغبة مشابهة لدى الأهل والأزواج، كما لم تمتك الفتيات حرية اختيار ما يرغبن به من عمل رغم حصول كثير منهن على شهادات متخصصة في مجال السياحة، وقد عبرت عن هذه الإشكالية كثير من استجابات المبحوثات التي كانت تصب في فكرة أن الرجل في مجتمعنا يريد ما تجنيه المرأة من أجر ويريدها في الوقت ذاته امرأة على نسق "الحريم".

وكل هذه الدلالات تبين أن الذات الفاعلة تتشكل ويعاد تشكيلها عبر المنظومات الخطابية، وأن هذه المنظومات تعمل كخرائط مفاهيمية تعين لكل فاعل مكانه المعرف مسبقاً في خطابات الثقافة المهيمنة، وبهذا المعنى فإن تجارب تلك الفتيات الشخصية لا تعد شخصية خالصة بقدر ما هي مبنية عبر الخطاب أو من خلاله.

وإن هذا التفسير الذي تبسطه مدرسة ما بعد الحداثة وفق ما قدمه فوكو يجعلنا نتوقف عند مفهومه للقوة، حيث أن القوة من وجهة نظره لا تعني الميكانزمات المباشرة للتحكم، والمنع، والقمع، والرقابة، والتخفي فحسب، بل هي أيضاً آلية كبيرة تنتج من خلالها الحقائق الاجتماعية عبر الخطاب وعبر اللغة، ومن هنا فإن التجربة الشخصية تسمي رهينة المعرفة السائدة والنظام المهيمن في الثقافة، فلا تعود المشكلة في التحكم المباشر للذكور بالإناث، بل بتحكم الخطاب السائد بكل منهما.

وفي الوقت ذاته يمكن القول إن مثل هذه الظواهر لا تجد تفسيراً كاملاً لدى أتباع المناهج الليبرالية والماركسية؛ الذين افترضوا انتماء جميع نساء العالم إلى هوية مفترضة واحدة متجاهلين بذلك حقيقة التنوع والاختلاف من خلال المبالغة في إعطاء الأهمية للاقتصاد بوصفه أساس ثابت في تعيين الأدوار والمكانات، والانتقال بالأفراد من مرحلة حتمية إلى مرحلة حتمية أخرى بالأسلوب ذاته الذي اتبع في الغرب الرأسمالي، دون الالتفات إلى رأس مال من نوع آخر مثل الذي أسماه بورديو رأس المال الرمزي للثقافة.

فلا يمكن هنا أن نفسر هذا الاختلاف في تقدير الأعمال بالعامل الاقتصادي فقط، فلا شك أن الأجور العالية لعمل ما تزيد من مكانته، ولكن ذلك أيضاً لا يمكن تعميمه كعامل وحيد في التقييم الاجتماعي للعمل، فكثيرة هي الأعمال التي تجني أجوراً عالية دون أن تثن على المستوى الرمزي، وهذا ما نلاحظه في تقييم بعض الأعمال برمزية منخفضة كمضيفات الطيران والعاملات في الفنادق.

وهذه المعادلة تختلف بشكل نسبي عند تناول الظاهرة على مستوى المبحوثات من العاملات اللواتي يشغلن وظائف على مستوى الأعمال القيادية في قطاع السياحة أو العاملات في الشركات السياحية الكبرى؛ فالعمل بوظيفة مهندسة صناعية أو العمل في الإدارة العليا لإحدى الشركات السياحية يختلف من حيث التمثل والتقدير في إجابات المبحوثات، وغالباً ما كان يعبر عن ظروف العمل فيه أنها "معقولة" أو "محترمة"، الأمر الذي يترك مجالاً لتصنيف الأعمال إلى وضع أو شريف على الرغم من انتماء كلا العاملين إلى القطاع ذاته، ولا ننسى هنا أيضاً أن هذه الخطابات تميل إلى أن تكون أكثر تداولاً بين النساء المنتميات إلى الفئات المنسجمة مع منظومة القيم الحديثة، أو ذات التعليم العالي، أو تلك التي تنتمي إلى درجات متوسطة أو متوسطة عالية على سلم الهرم الاجتماعي، وتكاد أن تختفي كلما اقتربنا من الأوساط الفقيرة والشعبية ذات المستوى المتدني من التعليم.

2. العوامل التي تشجع المرأة على الاستمرار في العمل في قطاع السياحة:

يعد العامل المادي أبرز العوامل المؤثرة في مهارات عمل المرأة على النحو الذي يؤدي إلى تطوير المرأة أو إحباطها مهنيًا؛ فكلما ارتفع الأجر المقابل لعمل المرأة زادت أهمية العمل لها ولأسرتها على نحو يساهم في استمرار وجودها في الفضاء العام بصفتها عضوًا فاعلاً في المجتمع.

وأما العامل الثاني الذي يشجع المرأة على الاستمرار في العمل في هذا القطاع من وجهة نظر المبحوثات فهو ميزة المرونة في العمل، ولعل أبرز صوره نظام العمل الجزئي؛ أي المرونة في ساعات العمل على النحو الذي يتواءم مع حياتهن الخاصة؛ تعبر عن ذلك إحدى المبحوثات بقولها: "لو كان عملي يبدأ من العاشرة صباحًا حتى الثالثة مساءً كنت سأنجز معظم واجباتي المنزلية بكل أريحية"، بل أكثر من ذلك فإن جميع المبحوثات أكدن أن وجود نظام العمل الجزئي الصباحي أسهم في توجيههن نحو العمل في قطاع السياحة؛ فقد خفف من نظرة عائلتهن إزاء العمل في هذا القطاع.

ومن جهة أخرى فإن كثيرًا من المبحوثات يرين أن المرونة لا تقتصر على العمل الجزئي، إنما تمتد إلى الإجازات؛ أي السماح للعاملات بأخذ إجازة من غير راتب (غير مدفوعة الأجر) - علاوة على الإجازات مدفوعة الأجر التي تستحقها - لاهتمام بحياتها الخاصة (مثل رعاية أطفالها أو لمرافقة زوجها في السفر) مع احتفاظها بالحقوق في العودة إلى العمل ذاته متى شاءت ذلك.

إن المرونة في العمل تؤكد مسألة الرغبة في عودة المرأة إلى المنزل التي أشرنا إليها سابقًا، حتى ولو كانت هذه العودة تستلزم الانتقاص من أجرها، ولعل المشرع أسهم في عودة المرأة إلى الفضاء الخاص؛ حيث الدور النمطي المنوط بها مجتمعيًا؛ فسن تقاعد المرأة من العمل أقل منه لدى الرجل (المرأة 55 عامًا، والرجل 60 عامًا؛ انظر المادة 62 من قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014)، بل إن نظام التقاعد المبكر (قبل إكمال السن القانونية) أضحى حلمًا لدى معظم المبحوثات، الأمر الذي قد يفسر أحد جوانب ظاهرة قلة النساء القياديات في القطاع الخاص بشكل عام وقطاع السياحة بشكل خاص.

وتؤيد هذه النتائج فكرة هيمنة الخطاب التقليدي الذي يقسم العمل والأدوار والمكانات؛ فمعظم المبحوثات أكدن أن الأدوار المتعلقة برعاية الطفل أو الزوج أو الوالدين تعد واجبًا على المرأة، فأضحت الأصوات المنادية بإعادة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة وفق شروط عادلة أو غير متحيزة للرجل ضعيفة غير مسموعة.

وأما العامل الثالث والأخير فقد كان حافز العمل (المادي مثل المكافآت، والمعنوي مثل الترقية)؛ فقد أظهرت المبحوثات درجة عالية من الرضا عن المكافآت والترقيات التي تعني للمرأة تقدم مكانتها في العمل في قطاع السياحة.

وبعد الانتهاء من تحديد العوامل التي تشجع المرأة على العمل في قطاع السياحة سيكون من الأهمية بمكان تحديد اتجاهات أصحاب العمل وزملاء المرأة العاملة نحو انخراطها في قطاع السياحة.

وإن مجمل خطابات أصحاب العمل وزملاء المرأة في العمل من الرجال لا يظهر أي تمييز نحو عملها في قطاع السياحة، إلا أن النظرة العلمية المتخصصة لتلك الخطابات تكشف عن أن لسان حالهم يفصح عن الرؤية العامة المهيمنة على خطاب المجتمع المتعلق بعمل المرأة؛ فتحتوي تلك الخطابات على مظاهر متعددة للرؤى الذكورية مثل: "أنا أهتم بحماية النساء العاملات، وأحرص على سمعتهن، ومن ثم فإنني أعفي النساء الإداريات من حضور الاجتماعات المسائية"، أو: "لا أكلف العاملات بالسفر، فإن لم تمنعهن العادات والتقاليد من السفر من خلال العمل فإن الواجبات المنزلية تحول دون تمكنهن من ذلك"، أو: "لدي مشكلة في أن تكون مديرتي من النساء؛ فالنساء لسن للقيادة، علاوة على أنني غير مقتنع بالاختلاط بين الرجال والنساء".

وإن هذه الخطابات تحمل في مضمونها رمزية الأبوة، وأن المرأة قد خلقت للفضاء الخاص دون الفضاء العام، وهو ما تؤكدته دراسة (الجبارت: 2009) في أن الثقافة الذكورية تضع المرأة في موضع الشخص الذي يتلقى الإعالة من الرجل، وأن أولوية المرأة أن ترعى فضاءها الخاص المتمثل بدورها الإنجابي في إنجاب الأطفال ورعايتهم، وإنجاز العمل المنزلي (الجبارت: 2009).

ثانيًا: عوامل الطرد

توجد ثلاثة مسائل تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية في قطاع السياحة؛ وجود أسباب تحد من ديمومة عملها في ذلك القطاع، ووجود تحديات تواجهها، ووجود تحديات تواجه أصحاب العمل الخاص لدى تشغيل النساء في قطاع السياحة.

1. الأسباب التي تحد من ديمومة عمل المرأة في قطاع السياحة

وفقًا لعينة الدراسة فإنه وعلى الرغم من تمتع معظم العاملين في هذا القطاع بأجر يساوي أو يزيد عن الحد الأدنى للأجور، إلا أن الرغبة في الانسحاب من العمل كانت مرتفعة لدى النساء العاملات.

انصبحت خطابات معظم المبحوثات في التركيز على المنظومة الرمزية السلبية التي يحملها أفراد المجتمع عن قطاع السياحة،

مثل الابتعاد عن الدين أو الأخلاق، وقد انعكست هذه المنظومة الرمزية على إقبال النساء إلى العمل في هذا القطاع أو الاستمرار في العمل فيه؛ فأهل المرأة -بصفتهم الجهة التي تحدد نوع العمل في كثير من الأحيان- يجمعون عن السماح لها بالعمل في هذا القطاع أو الاستمرار فيه (في المعنى ذاته: السيوف: 2015).

من جهة أخرى فإن كثيراً من المبحوثات قد تحفظن على عملهن في هذا القطاع، وقد كان السبب في ذلك تأثير عمل المرأة في قطاع السياحة في تقبلها اجتماعياً، ومن ثم التقليل من فرص زواجها؛ لارتباط هذا العمل بجرمة الاختلاط، أو النبذ الاجتماعي، أو المبيت خارج المنزل؛ تؤكد ذلك إحداهن (تعمل بوظيفة مساعد مدير الموارد البشرية في أحد الفنادق)، فعلى الرغم من رضاها عن طبيعة عملها والأجر الذي تتقاضاه إزاءه إلا أنها ما تزال تعبر عن رغبتها في الانسحاب من هذا القطاع والتوجه نحو قطاع التعليم؛ بحثاً عن ساعات عمل أقصر وإجازات أكثر على النحو الذي يمكنها من أداء دورها في المنزل بشكل أفضل.

وإن هذه النتيجة تدعم ما توصلت إليه دراسة (السيوف: 2015) وتتوافق معها؛ فقد أوضحت السيوف أن المرأة تتسحب من سوق العمل لعدم قدرتها على مواءمة دورها في المنزل مع دورها في العمل، وأن المرأة تؤكد دورها النمطي المتمثل برعاية الأطفال من خلال أخذ فضاءها الخاص معها إلى الفضاء العام فتقبل المرأة إلى العمل في قطاع الصحة أو التربية أكثر مما سواها من قطاعات (السيوف: 2015)؛ فتكون المرأة قد أسهمت في تكريس النظرة الأبوية إليها عندما رفدت سوق العمل في تلك المجالات واستنكتت عن العمل في المجالات الأخرى.

وإن وجهة النظر السابقة ليست نشاطاً في لحن العمل في هذا القطاع؛ فأظهرت العاملات في هذا القطاع عدم ارتياحهن لطول ساعات العمل وقلة الإجازات الممنوحة لهن، علاوة على قدرة الشركة السياحية على نقلهن من مكان عمل إلى آخر دون أخذ موافقتهن المسبقة.

ويؤكد ظاهرة عدم وجود المرأة في قطاع السياحة أو انسحابها منه مجتمع الدراسة ذاته؛ فلم تتجاوز نسبة النساء العاملات في الفندق الذي يعد جزءاً من محل الدراسة (15%) من مجموع العاملین فيه، مع ملاحظة أن معظم وظائفهن إدارية وبعضهن يعمل في مطبخ الفندق أو خدمة الغرف والسفرة، وأن رغبتهم تكاد أن تتحد في العمل في الفترة الصباحية (الشفث الصباحي).

إن معظم الخطابات السابقة تدور حول مسألة تقسيم العمل بالاستناد إلى الجندر، حيث الأدوار النمطية بقيت كما هي، وكأن عجلة التغيير لم تستدر حولها. إن كفاءة المرأة في مجال التعليم والتحصیل الأكاديمي وجدارتها في سوق العمل لم تنعكس على مستوى الرؤى والتمثيلات الاجتماعية المتعلقة بتقسيم الأدوار والمكانة التقليدية.

وإن العودة إلى المنزل أو قل عدم العمل خارج الفضاء الخاص يعد حلماً لدى كثير من أفراد عينة الدراسة العاملات في قطاع السياحة، بل إنهن ينظرن إلى خروج المرأة العربية إلى العمل خارج المنزل بصفته "مقلباً"، فخرج المرأة إلى العمل وتحمل الالتزامات المالية إلى جانب الرجل لم يقابلها إسهام الرجل في تحمل أعباء المنزل (العمل المنزلي غير المأجور)، الأمر الذي جعلها في صراع بين مفهومين؛ مفهومها لنفسها بصفتها شخصاً منتجاً يسهم في إعالة الأسرة وفق مفهوم الحداثة، ومفهوماً لنفسها بصفتها ربة منزل وأم وزوجة وفق مفهوم التقاليد.

ويتضح مما سبق أن خروج المرأة العربية إلى العمل لم يضيف إليها إلا الالتزامات، دون أن تلمس تغييراً واضحاً على مستوى الحقوق؛ فخروجها إلى العمل لم يمنحها امتيازات على مستوى العدالة والتقدير والحق في الحرية الشخصية والاستقلال المالي كما حدث في الغرب، في الوقت الذي لم تعد فيه المرأة متمتعة بالامتيازات النسبية للبقاء في المنزل مثل وجود من ينفق عليها، وتحملها أعباء العمل المنزلي دون سواها.

وفي سياق هذه الدراسة فإن أحد أبرز أسباب عودة المرأة إلى المنزل هيمنة المنظومة الرمزية التقليدية التي تزامن مع زيادة الأعباء المالية والفقر، وقد أدى ذلك إلى أن تكون الغلبة للثقافة وليس للاقتصاد كما كان يعتقد الماركسيون، فإذا اختارت المرأة البقاء في العمل في ظل تلك الظروف فعليها تحمل المزيد من الاضطهاد في أغلب الحالات.

ومن جهة أخرى فقد ركزت المدارس الليبرالية على رأس المال المادي، وأهملت ما سماه بورديو رأس المال الرمزي وقوته في تشكيل سلوك الناس وتمثيلاتهم إزاء الأشياء (Bourdieu, 1999)، أضف إلى ذلك فإن تلك المدارس لم تكتث بما قد يبيده الأفراد (رجال ونساء) في مواجهة النموذج التنموي على الطريقة الغربية بصفته نموذجاً دخلياً، كما لم تكتث تلك المدارس بالتأثيرات السلبية التي يخلقها التناقض أو الصراع بين من يميلون إلى تقمص النموذج الحديث للمرأة الناجحة والمتحررة، ومن يميلون إلى مقاومة الحداثة على اختلاف أبعادها، والصراع الذي قد ينجم عن ذلك على مستوى قناعات الأفراد.

وإن مدرسة ما بعد الحداثة أشارت بوضوح إلى تفرد التجربة التي تعيشها النساء في المجتمعات المختلفة، وأكدت ضرورة

الاعتداد بالحقيقة اليومية المعاشة دون تلك التي تفرضها كل من المدرستين الليبرالية والماركسية، على النحو الذي يتيح -من وجهة نظرها- تطوير سياسات تحقق شراكة حقيقية بين دول الجنوب والشمال، والحيلولة دون إيجاد سياسات تزيد من التحكم الأبوي في أجساد النساء أو أعمالهن (Parpart, 1993).

2. التحديات التي تواجه المرأة وتحد من إسهامها في قطاع السياحة:

يمكن تلخيص أبرز مظاهر تلك التحديات بالنقاط الآتية:

أ. يتمثل المظهر الأول باتسام العلاقة بين الجهات الرسمية/ الحكومية والقطاع الخاص بعدم التوافق أو الانسجام، وافتقارها إلى التشاركية؛ يظهر ذلك جلياً من خلال خطابات المبحوثين من عاملين وإداريين وأرباب عمل ومستثمرين في القطاع الخاص، حملت هذه الخطابات في مجملها الحكومة المسؤولية عن حالة التراجع والضعف في المشاركة الاقتصادية للمرأة في القطاع الخاص، وظهر ذلك في استجابات المبحوثين من معظم مدراء العمل الخاص، فكانت تتردد على ألسنتهم مقولات مثل: "هناك ضعف كبير من قبل وزارة العمل حول متابعة المؤسسات الخاصة والشركات ومساءلتها في تطبيق القوانين بشكل عام".

وفي المقابل فإن الجهات الرسمية المعنية- مثل وزارة العمل- ترجع سبب ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة بشؤون المرأة؛ فهي على حد قول المسؤولين الحكوميين: "تكتفي بالنقد والتنظير دون تقديم أي مشروع واضح من شأنه أن يساهم في حل هذه الإشكالية"، وكانوا يرددون عبارات تؤكد ذلك: "الوزارة وحدها لن تحل المشكلة، والحلول التي تقدمها بعض مشاريع المجتمع المدني لا تقدم إلا حلولاً جزئية ومحدودة في مناطق معينة، وبشكل مؤقت، أي أنها لا تقدم حلولاً على المستوى الوطني أو على مستوى الإشكالية العامة التي هي في مجملها ثقافية، لذلك فما زالت الأرقام والمؤشرات الدالة على مشاركة المرأة في سوق العمل ثابتة، أو في تراجع".

ب. إن الخطاب الرسمي المتعلق بعمل المرأة يتسم بضيق الأفق، فما زالت الجهات الرسمية تراوح مكانها من حيث عدم إيجاد حلول لضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ يؤكد ذلك الخطاب الخجول للمسؤولين حول هذه المسألة، فهذا الخطاب وإن كان يبشر ببوادر صحو إلا أنه لا يقدم مؤشرات كافية لخارطة طريق واضحة الهدف والمعالم.

فكانت خطابات المسؤولين الحكوميين- الذين حرصت الدراسة على التعرف إلى رؤاهم وتطلعاتهم- إزاء مواجهة هذه الإشكالية تتحدث عن حلول ومقترحات في طور الدراسة والتفكير وليس التجريب أو التنفيذ؛ لعل من أبرز إجاباتهم: "ما زلنا نبحث وندرس موضوع الحضانات، أو ما زلنا نفكر في موضوع العمل المرن، أو شكلنا لجنة للتفكير بحلول لهذه الإشكالية برئاسة وزارة العمل وجهات أخرى كالمجلس الأعلى للسكان، أو لدينا نية بدراسة المشكلات المتعلقة بعمالة المرأة في القطاع الخاص...".

ج. أما المظهر الثالث فتمثل بالتوجه الرسمي نحو الإصلاح لا نحو التغيير؛ فجاء باقتراح حلول تغلب عليها الرؤية الاستسلامية للواقع لا مواجهته، كما اتخذت هذه المقترحات في مجملها طابعاً ذكورياً من حيث تكريس التقسيم التقليدي للأدوار والمكانات والفضاءات.

لقد اكتفت وزارة العمل لإدماج المرأة في القطاع السياحي بالتأسيس لمهن يدوية تدعم تدريب النساء على إنتاج المحيكات أو الأغذية لتسويقها في المناطق السياحية.

وتظهر هذه الرؤية الأبوية من خلال الجهود التي بذلت من أجل إلغاء التعريف الذي يختزل مفهوم العمل بحدود موقع العمل، ليصار إلى التوسع به ليشمل العمل من المنزل؛ أي أنه يزج بالمرأة دائماً نحو الداخل أو نحو الفضاء الخاص، مع ترسيخ المنظومة التقليدية في تقسيم العمل، فكانت عبارات من قبيل: "لقد وجدنا أن تغيير الواقع صعب، لذلك انصب جل جهدنا على تعزيز دور المرأة في الأعمال التقليدية وتلك المهن المقبولة اجتماعياً" (في المعنى ذاته: الجبارات: 2009).

وإن المنظومة التقليدية للعمل- المنبثقة عن النظرة الأبوية للمجتمع- أو قل تقسيم الأدوار بين الجنسين يرسخ مسألة أن الفضاء الخاص للمرأة والفضاء العام للرجل، وأن دخول المرأة الفضاء العام يكون عرضياً أو استثنائياً أو من خلال تقمص أدوار متشابهة مع أدوارها في الفضاء الخاص؛ يؤكد ذلك النظرة الأبوية للمجتمع؛ فكل ما يتعلق بالفضاء الخاص ينظر إليه المجتمع أنه ملائم للمرأة، في حين أن ما سوى ذلك يعد ملائماً للرجل؛ فالمرأة يلائمها العمل في قطاع التعليم أو الصحة أو التنمية الاجتماعية أكثر من القطاعات الأخرى (السيفوف: 2015).

وإن مبررات عدم التغيير وتقبل الواقع تبدو واضحة في القطاع الذي تناولته هذه الدراسة/ قطاع السياحة، يقول أحد المسؤولين: "في مجال السياحة وبسبب صعوبة إدماج المرأة في العمل السياحي الخاص بالفنادق والمطاعم حاولنا دعم مشاريع صغيرة تقوم بتدريب السيدات في المناطق القريبة من المواقع السياحية على إنتاج سلع يمكن بيعها للسائح، كل ذلك من خلال صندوق التنمية

والتشغيل، وقد فشلنا في كثير من المشاريع الهادفة إلى دمج المرأة في أعمال الفنادق والمطاعم، والحقيقة أننا بدأنا نواجه مثل هذه المشكلة مع الذكور هذه الأيام، فمعظم الفرص في هذا الفضاء ترفض من باب الخوف من الدخول في الحرام، بسبب رفض الكثير الوجود في أماكن تسمح بتناول المسكرات".

ويمكن القول إن الحس المشترك العام للناس/ الخطاب المهيمن أكثر ميلاً إلى تبني خطابات تقليدية ومحافظة أكثر منها خطابات حديثة ومنفتحة؛ فمؤشرات موازين القوة لمجمل الخطابات التي رصدتها هذه الدراسة كانت تميل بشكل واضح نحو الخطاب القبلي.

وهذا دليل آخر على فشل الماركسية والليبرالية في التنبؤ لمثل هذه الحالات المختلفة عن النموذج الأوروبي، تلك النظريات التي لطالما نادت بتطور كل المجتمعات كحتمية لازمة الحدوث، وأن الحداثة مرحلة قادمة لا محالة.

وإن هذه الظاهرة تتقاطع مع نتائج الدراسة التي أجراها ديفيد وفريقه البحثي Duvignurd على إحدى القرى التونسية بين عامي 1969 و 1990 بوصفه دراسة راصدة لتغير القيم عبر الزمن، فقد خرجت الدراسة بنتائج مثيرة قلبت كثيراً من التوقعات المنتظرة، فقد تبين للباحثين أن كثيراً من القيم التقليدية لهؤلاء الفلاحين قد ضاعت، ولكن الحداثة المعلنة والمرتبقة لم تأت، وبقي أهل القرية يعيشون في حالة ترقب، وهي حالة جعلتهم يعيدون صناعة التقاليد واكتشافها من جديد، فالقرية لم تعد تقليدية ولم تتحول إلى الحداثة، بل ابتكرت تقليداً من نوع مختلف وجديد.

وهذه المؤشرات "النكوصية" نحو التراث والثقافات التقليدية أمست واضحة في معظم البلدان العربية ويمكن لمسها على كل مستويات الخطاب السياسي والاجتماعي، وهي خطابات قوية للدرجة التي تجعل من محاولات التغيير أمراً صعباً، بل إن الجهات المسؤولة عن إحداث التغيير المطلوب قد تضحي خاضعة لهيمنة الخطاب، ومن ثم عدم تقبل شرائح المجتمع الكثير من خطابات الحداثة.

د. تمثل المظهر الرابع بكثرة اللجوء إلى ذريعة قلة المخصصات المالية اللازمة، واعتبارها عائقاً كبيراً يحول دون إحداث أي تغيير؛ يشير أحد المسؤولين إلى ذلك بقوله: "نحن نبني خططنا الإصلاحية بناءً على أرقام ودراسات، ولكن هذا لا يعني أننا نجد دائماً الميزانية الكافية لمواجهة المشكلات".

هـ. المظهر الخامس أخذ طابعاً سياسياً تمثل بإلقاء اللوم على الأزمات التي خلفتها الحرب على سوريا ومشكلة اللاجئين، يؤكد ذلك أحد المسؤولين بقوله: "قبل الربيع العربي كان موضوع المرأة يحظى باهتمام كبير، ولكن بعد الربيع العربي أصبحت نواجه بطلاة كبيرة بين الشباب الذكور، وهذا للأسف خفف من التركيز على مشكلة بطالة الإناث، فنحن مجتمع ذكوري، والشباب هو من تقع عليه مسؤولية الإنفاق، ناهيك عن فرص العمل التي استولى عليها الكثير من اللاجئين سواء من خلال تصاريح عمل أو بطرق غير قانونية". وإن هذا الطابع الرسمي تفسره نظرية الدور البديل؛ فالمرأة إذا ما فقدت دورها في الفضاء العام فإن بانتظارها دور حيوي في الفضاء الخاص يتمثل بالدور الإنجابي، وعليه فإن مواجهة بطالة النساء لا تعد من أولويات الدولة في حال وجود بطالة لدى الرجال (في المعنى ذاته: السيوف: 2015).

و. أما المظهر السادس من مظاهر التحديات فتمثل بغياب التعاون والتنسيق بين الجهات الرسمية، تؤكد ذلك مديرة وحدة النوع الاجتماعي في إحدى الوزارات بقولها: "أعتقد أن هناك فوضى في التخطيط بين الوزارات والجهات المانحة، وأن الوزارات لا تضع المرأة ضمن أولويات اهتمامها، يبدو ذلك واضحاً من خلال الميزانية المتواضعة المرصودة لخدمة هذا الأمر".

ولتقديم تحليل سوسيولوجي لهذه المظاهر فإنه لا يمكن لنا أن نغفل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما تملكه من تأثيرات بنيوية في جميع المستويات.

ففي طرحه لمفهوم المخيال الاجتماعي sociological Imagination يبين ميلز (Mells, 1959) عدم إمكان فصل حياة الفرد عن سياق التاريخ الذي يعيشه أو الواقع الاجتماعي المحيط به، وأن تخيل أي ظاهرة بشكل علمي أو سوسيولوجي يعد محاولة تحديد إلى أي مدى يمكن أن نعد المشاكل الشخصية قضايا اجتماعية؛ فعلى سبيل المثال إذا فشلت امرأة في الفوز بالانتخابات النيابية فقد يكون سبب ذلك عوامل شخصية، أما إذا كان من النادر أن تجد امرأة قد وصلت إلى فضاء السياسة حينئذ يجب النظر إلى الأمر بصفته ظاهرة سوسيولوجية من المهم تفسيرها من خلال تحليل جميع العوامل والظروف التاريخية التي بنيت على أساسها.

وبين لنا ماركس (Marx, 1971) فإنه لا يمكن بناء الظواهر الاقتصادية بناءً علمياً بإرجاع الاقتصادي إلى الاقتصادي فقط، إنما بإرجاعه أيضاً إلى نمط الإنتاج بأكمله، أي إلى البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، الأمر الذي يشير إلى مدى التداخل بين كل هذه المؤثرات في صناعة واقع الفرد الاجتماعي بشكل يصبح فيه كل ما هو شخصي سياسياً في الوقت ذاته.

يتضح مما تقدم أن العامل الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في التأثير في إدماج المرأة في سوق العمل؛ فعلى سبيل المثال فإن ضعف الأجور لا يمثل حالات فردية أو مشكلات خاصة تعانيتها العاملات في القطاع الخاص، فهذه المعاناة باتت عامة وكبيرة بحيث أصبحت تلعب دوراً حيوياً وخطيراً في بناء الظاهرة السوسولوجية المتمثلة في تراجع إسهام المرأة في سوق العمل، وهو ما قصده ميلز في مفهومه للمخيال الاجتماعي، والتي بدورها تتداخل بالطريقة ذاتها مع الضعف العام الذي تعانیه الدولة ويعانیه القطاع الخاص، ويمكن أن نجد العلاقة التقاطعية ذاتها بين اقتصاد القطاع الخاص، واقتصاد الدولة، والاقتصاد العالمي.

وإذا ما ركنا إلى النهج ذاته يمكن تحليل العامل السياسي بصفته أحد العوامل المؤثرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ فالحرب في سوريا وما خلفته من حالة عدم استقرار في المنطقة أدت إلى تراجع تلك المشاركة؛ لتأثر كثير من مرافق التجارة والسياحة بحالة عدم الاستقرار المشار إليها، علاوة على الأعداد الكبيرة التي استقبلتها الأردن من اللاجئين السوريين.

3. التحديات التي تواجه أصحاب العمل الخاص لدى تشغيل النساء في قطاع السياحة:

يظهر خطاب أصحاب العمل درجة رضاهم عن عمل النساء لما يتمتعن به من انضباط، وإخلاص، وإنتاجية، ونظام، والتزام بالقوانين، وميل إلى عدم التفاوض، والقبول بالأمر الواقع، مقارنة بزملائهن الرجال.

على الرغم من ذلك فإن كثيراً من أصحاب العمل أشاروا إلى تحديات تعيق سير العمل؛ لعل من أبرزها انسحاب النساء من سوق العمل؛ يؤكد ذلك صاحب شركة سياحية بقوله: "نبدل أموالاً على تدريب المرأة، وعندما تصبح خبيرة تنسحب فجأة لتترك مكانها فارغاً يحتاج إلى جهد جديد يبدأ من الصفر".

وأما التحدي الثاني من وجهة نظر أصحاب العمل في قطاع السياحة فكان مسألة الانقطاع ثم العودة إلى سوق العمل، يشير إلى ذلك صاحب عمل في قطاع السياحة بقوله: "عندما تأخذ المرأة إجازة أمومة أو إجازة التحاق بالزوج المسافر يصبح صاحب العمل في ورطة إيجاد البديل من جهة وورطة من يقبل بوظيفة مؤقتة من جهة أخرى، والكثير من هذه الوظائف تحتاج إلى تدريب مسبق بالإضافة إلى الكلف المترتبة على ذلك، ناهيك عن كلف حضانات أو بدل حضانات، وساعات الرضاعة، وهي كلف يمكن تلقيها في حال كان العامل ذكراً".

وإن هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (الجبارت: 2009) فأصحاب العمل يفضلون تشغيل الرجال على النساء لأنهم أقل كلفة عليهم من حيث عدم أخذهم إجازة أمومة، وعدم أخذهم ساعة رضاعة، كما أن صاحب العمل لا يضطر إلى إيجاد بديل عن العامل الرجل وتدريبه لأنه لا يحصل على إجازة من غير راتب للتفرغ لرعاية الأطفال (الجبارت: 2009).

وقد صرح بعض أصحاب العمل بأن كثيراً من الوظائف يتطلب ضمان استمرارها على الوجه الأكمل أن يتسموا بالشدة والقسوة في التعامل، وهو أمر برأيهم لا يمكن تطبيقه في مواجهة المرأة، فمفاهيم مجتمعهم الذكوري تحول دون السماح لهم بذلك.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة المعنونة بـ: "عوامل الجذب والطرء للمشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاع السياحة (دراسة نوعية اجتماعية)" يتضح تعدد العوامل التي تدفع المرأة نحو العمل في قطاع السياحة من جهة، وتعدد العوامل التي تحجمها عن الإقبال إلى العمل في هذا القطاع أو الانسحاب منه، وأن جميع تلك العوامل ذات بعد سوسولوجي وأثنوبولوجي تؤثر في قرار المرأة في مسألة العمل في قطاع السياحة.

فعن أسباب إقبال المرأة إلى العمل في قطاع السياحة أو الاستمرار فيه فيمكن القول إنها قد تمثلت بعدم توفر فرص عمل في القطاع العام (الوظائف الحكومية)، والحاجة إلى مصدر دخل آني أو مستقبلي، والرغبة في إكمال السن القانوني الموجب للحصول على راتب تقاعد الضمان الاجتماعي للتمتع بمرحلة شيخوخة خالية من العوز، كما أن من تلك الأسباب الرغبة في تحقيق الذات والرغبة في الخروج من المنزل والترويج عن النفس.

كما أنه لا يمكن إغفال العامل المادي؛ بصفته أبرز العوامل المؤثرة في مهارات عمل المرأة على النحو الذي يؤدي إلى تطويرها أو إحباطها مهنيًا.

أضف إلى ذلك فإن المرونة في العمل تعد أحد أسباب المرأة إلى العمل في قطاع السياحة أو الاستمرار فيه، ولعل أبرز صوره نظام العمل الجزئي؛ أي المرونة في ساعات العمل على النحو الذي يتواءم مع الحياة الخاصة للمرأة، ووجود حافز جيد في العمل (المادي مثل المكافآت، والمعنوي مثل الترقية).

وأما من حيث الأسباب التي تحد من ديمومة عمل المرأة في قطاع السياحة أو من إقبالها عليه ابتداءً فقد تمثلت بعدة

أمور؛ منها هيمنة المنظومة الرمزية السلبية التي يحملها أفراد المجتمع عن قطاع السياحة، مثل الابتعاد عن الدين أو الأخلاق، وهيمنة الرؤية الذكورية على اتجاهات أصحاب العمل وزملاء المرأة العاملة نحو انخراطها في قطاع السياحة؛ مثل أن المرأة قد خلقت للفضاء الخاص دون الفضاء العام.

وأضف إلى ذلك فإن عمل المرأة في قطاع السياحة يؤثر في تقبلها اجتماعيًا، ومن ثم التقليل من فرص زواجها؛ لارتباط هذا العمل بحرمة الاختلاط، أو النبذ الاجتماعي، أو المبيت خارج المنزل؛ الأمر الذي أدى إلى الحد من ديمومة عمل المرأة في قطاع السياحة أو من إقبالها عليه ابتداءً، علاوة على الرغبة في الانسحاب من العمل في قطاع السياحة والتوجه نحو قطاع التعليم؛ بحثاً عن ساعات عمل أقصر وإجازات أكثر على النحو الذي يمكنها من أداء دورها في المنزل بشكل أفضل، وأخيرًا فإن من الأسباب التي تحد من ديمومة عمل المرأة في قطاع السياحة أو من إقبالها عليه ابتداءً من الرغبة في العودة إلى المنزل أو عدم العمل خارج الفضاء الخاص.

وأما فيما يتعلق بالتحديات التي تؤثر في إسهام المرأة في قطاع السياحة فيمكن القول بأنها تلخصت بعدة مسائل؛ أهمها انسام العلاقة بين الجهات الرسمية/ الحكومية والقطاع الخاص بعدم التوافق أو الانسجام، وافتقارها إلى التشاركية، واتسام الخطاب الرسمي المتعلق بعمل المرأة بضيق الأفق، فما زالت الجهات الرسمية تراوح مكانها من حيث عدم إيجاد حلول لضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة، إضافة إلى توجه الجهات الرسمية في الدولة نحو الإصلاح لا نحو التغيير؛ مثل تقديم حلول تغلب عليها الرؤية الاستسلامية للواقع لا مواجهته، وتكرس التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، واللجوء إلى ذريعة قلة المخصصات المالية اللازمة، واعتبارها عائقاً كبيراً يحول دون إحداث أي تغيير.

كما أن السبب السياسي يعد أحد التحديات التي تؤثر في إسهام المرأة في قطاع السياحة؛ ويتمثل هذا التحدي بالأزمات التي خلفتها الحرب على سوريا ومشكلة اللاجئين.

ولعل من التحديات الأخرى غياب التعاون والتنسيق بين الجهات الرسمية، ووجود تحديات تواجه أصحاب العمل الخاص لدى تشغيل النساء في قطاع السياحة؛ مثل انسحاب المرأة من سوق العمل، ومسألة الانقطاع ثم العودة إلى سوق العمل (إجازة الأمومة، أو إجازة رعاية الأطفال).

توصيات الدراسة:

- إجراء المزيد من البحوث ذات النهج النوعي لبحث مسألة مشاركة المرأة الاقتصادية في القطاعات الخاصة الأخرى؛ للوقوف على الحقائق الثقافية واليومية المحيطة بها، وإجراء دراسات النوعية حول مسألة العمل الجزئي أو العمل المرن وإمكانية تطبيقه ومدى انعكاسه السلبي على أدوار المرأة وترسيخ أدوارها النمطية.
- التركيز على أفراد مزيد من الاهتمام بالجانب الخطابي للمشكلة، فكما تبين من نتائج الدراسة فإن المعرفة السائدة أو الخطاب المهيمن على الحس المشترك للناس لم يسهم في إدماج المرأة في سوق العمل، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في المواد التي تطرحها المناهج أو يروج لها الإعلام أو تلك التي تنتبها المؤسسات الدينية.
- حث الجهات الرسمية/ الحكومية على اتباع سياسات تشجيعية في قطاع السياحة لتوفير فرص ميسرة لعمل النساء، بهدف إيجاد التنافسية واستقبال المزيد من العاملات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل توفير بيئة آمنة في مرافق العمل في قطاع السياحة، وتطوير منظومة قانونية تضمن الرقابة على ساعات العمل، والعمل الإضافي غير مدفوع الأجر، والإجازات، وساعات الاستراحة.
- تفعيل الرقابة القانونية على نظام الأجور والعمالة الوافدة وعمل اللاجئين.
- زيادة الوعي لدى العاملات والباحثات عن العمل من الخريجات بمنظومة الحقوق القانونية للعمل.
- العمل على تيسير شروط الاستثمارات الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الصغيرة وتشجيعها.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الجبارت، موسى (2009) مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل وانعكاسات ذلك على وضعها الاقتصادي في مرحلة الشيخوخة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: الأردن.
- السيوف، سيرين (2015) انسحاب المرأة الأردنية من سوق العمل/ دراسة نوعية لتحليل الخطاب الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: الأردن.
- فارس، سيد (2018) ما بعد بعد الحداثة: الطريق إلى الحداثة السائلة والخفيفة/ منظور إنثروبولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية/ جامعة الكويت، مج 46، ع(4)، 215-157
- لافيونند، سابينا، مترجم: عمران، ممدوح (2009) النسوية وما بعد الحداثة، مجلة ثقافات/ جامعة البحرين، ع(22)، ص 229-255.

المراجع الأجنبية:

- Bourdieu, Pierre (1999), The Logic of Practice, London : Cambredge, polity
- Butler, Judith and Scott, (1992), Theorize the Political, Routledg, New York.
- Ferraro, G. (2006) Cultural Anthropolgy: An applied perspevtive (6th Ed) Belmont, CA: Thomson Wadsworth.
- Foucault, M. (1979) Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Transl.Alan Sheridan Smith.Harmondsworth: Penguin.
- Foucault.M (1980). Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972 – 1977. C.Gordon.
- Fiske, John (1987), Television Culture, New Yourk, Methuen.
- Liotard, Francois, (1993), a postmodern Reader, State University of New Yprk Press. Albany.
- Marx. Karl.1971. A contribution to the Critique of Political Economy, Trans, S.M. Raysanskaye, Progress Publishers, Moscow.
- Mills, C.W. (1959) the Sociological Imagination. Oxford: Oxford University Press
- Parpart, Jane L. (1993), who is the “Other”: A Postmodern Feminist Critique of Women and Development: Theory and Practice. Routledge< New York.
- Potter, J. (1996), Representing Reality: Discourse, Rhetoric and Social Construction. London, Sage.
- Said, E. (1978), Orientalism.New York: Pantheon.
- Scoott, Allen J.Metropolis (1988), Frome the Division of Labore to Urban Form. University of California.
- Tong, R. (2009), Feminist thought: a more comperhansive introduction. Boulder, Colo, Westview Press.

Factors that Affect Women's Economic Participation in Tourism Sector

*Abeer Basheer Dababneh **

ABSTRACT

This study examines the factors that affect the economic participation of women in the tourism sector, and the factors lead to promote women's desire to work in the tourism sector or not, and whether they continue to work in it or withdraw. In order to achieve these goals the study aims at analyzing the factors influencing women's economic participation in this sector. The study adopted the qualitative methodology. In-depth interviews and focus groups discussion were used to collect data using the qualitative approach. The study found that women in Jordanian society, despite their adherence to the mechanisms of modernity and their involvement in new fields in the domains of education and employment, are still in a state of absence in the tourism sector. Patriarchy and Patriarchal culture are dominating the issue of women's work in this sector. The study also found that the main reason behind women's willingness to work or remain working in the sector is the flexibility of work that harmonizes with the domestic life of women. Whereas the dominance of the negative symbolic patriarchal system carried by members of the society towards the tourism sector is one of the main reasons that limit the sustainability of women's work in tourism. The study recommended the need for adopting encouraging work policies in the sector to provide better opportunities for women work in tourism.

Keywords: Women, Postmodern Feminism, Enabling factors, Debilitating factors, Women's Economic participation, Tourism sector.

* Faculty of law and Center for Women's Studies, The University of Jordan.
Received on 27/11/2018 and Accepted for Publication on 30/7/2019.